رئيس مجلس الإدارة في الاتحاد الكويتي للتأمين الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للتأمين خالد الحسن في حوار مع «الأنباء»:

135 ألف متقاعد يستفيدون من «عافية».. و7٪ زيادة بعد «التقاعد المبكر»

- البدء في عقد «عافية 2» يوليو المقبل.. وإضافات في التغطيات تصل إلى 17 ألف دينار
- «الصحة» أضافت زراعة الأسنان وعلاج المفاصل والقسطرة وتركيب الدعامات
- 58 عاماً مرت على قانون التأمين وننتظر القانون الجديد قبل نهاية العام

حذر رئيس مجلس الإدارة في الاتحاد الكويتي للتأمين والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الخليج للتأمين خالد الحسن من صعوبة الأوضاع التي يعاني منها قطاع التأمين خاصة مع المنافسة «غير الفنية» وتعثر بعض شركات التأمين في سداد التزاماتها إذا استمرت في تخفيض الأسعار بشكل غير فني ومدروس.واعتبر الحسن في حوار مع «الأنباء» أن القطاع مقبل على كارثة إن لم تتدخل الحكومة بشكل جاد لتطبيق القانون وتحديث قانون التأمين الحالي الذي مر عليه أكثر من 58 عاما، مضيفا: «إصدار قانون جديد يعنى بالتأمين أصبح ضرورة ملحة بعد أن تشبعت أعمال التأمين، وشهدت السوق الكويتية تزايدا في مجال إنشاء شركات التأمين التكافلي». وطالب الحسن بضرورة تأسيس هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين. وحول وثيقة عافية التي تقدمها شركة مجموعة الخليج للتأمين للمتقاعدين توقع الحسن ترسية وثيقة «عافية 2» على المجموعة خلال شهر أبريل المقبل، ليتم البدء في العقد الجديد بحلول يوليو 2019 ولمدة عامين قابلة للتمديد لسنة ثالثة، مبينا أن «عافية 1» مازالت مستمرة حتى 15 يوليو المقبل. وأوضح الحسن، أنه ستكون هناك إضافات في التغطيات التي تصل إلى 15 ألف دينار للمتقاعد الرجل و17 ألف دينار للمرأة، حيث قامت وزارة «الصحة» بإضافة تغطيات إضافية مثل زراعة الأسنان وعلاج المفاصل وآلام الركبة وعمليات القسطرة وتركيب الدعامات حتى 3 دعامات وتم إضافة معالجة الأورام على اختلاف أنواعها وبعض النظارات الطبية. وذكر أن عدد المتقاعدين المستفيدين من «عافية 1» وصل إلى 135 ألف مشترك، ونتوقع خلال السنوات الثلاث المقبلة ان يرتفع عدد المتقاعدين المستفيدين من «عافية» بنسبة تتراوح بين 4 و5٪ سنويا، وبعد إقرار قانون التقاعد المبكر نتوقع ان تزداد نسبة المتقاعدين لتصل إلى 7٪ سنويا.. وفيما يلي التفاصيل:

■ على وزارة الداخلية إعادة النظر في تسعيرة التأمين الإلزامي للسيارات ■ منافسة «غير عادلة» بين شركات التأمين.. والتعثر المالي ينتظر البعض

أجرى الحوار: أحمد مغربي

خالد الحسن متحدثاً للزميل أحمد مغربي (أحمد علي)

لمشاهدة الفيديو

تأسيس هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين

450 مليون دينار حجم أقساط التأمين بالكويت.. و5٪ زيادة سنوياً

ما المقترحات التي قدمها اتحاد الكويت للتأمين بشأن تقادم قانون التأمين بالكويت؟

● **بعد مرور اكثر من 58 عاما على تأسيس شركات التأمين الوطنية وزيادة أعدادها بالسوق المحلي إلى 38 شركة حاليا، ونمو أعمالها وتشعب أغراضها وزيادة المسؤولية الملقاة على عاتقها، نعتقد انه من الضرورة والأهمية إصدار قانون تأمين جديد يواكب متغيرات العصر والمعايير الجديدة المتعلقة بالحوكمة وكفاءة رؤوس الأموال وأداء هذه الشركات لتساهم بصورة أكبر وفعالة في الناتج القومي الإجمالي للكويت. كما ان القانون الحالي للتأمين الذي صدر في عام 1961 لا يتواكب مع العصر، وإذا ما قارنا وضع الكويت بالدول الخليجية الشقيقة نجد أن تلك الدول سبقتنا بمراحل فيما يتعلق بتنظيم سوق التأمين وإصدار التشريعات المنظمة للقطاع. لذا فإننا نرى اليوم ان شركات التأمين تواجه تحديات في الحفاظ على جودة التصنيف الائتماني، وبالتالي نرى أن وكالات التصنيف تنظر إلى السوق الكويتي بنظرة مختلفة فيما يتعلق بجودة وقدرة وملاءة هذه الشركات نتيجة لضعف هيئات الرقابة والإشراف على هذا القطاع والمعايير التي تفرض عليها للالتزام بها.**

نود التعرف على مقترح قانون التأمين الجديد؟

● **القانون الجديد «أشبع» بحثا من قبل اللجان المختلفة التي تم تشكيلها من قبل وزارة التجارة والصناعة خلال اكثر من 20 عاما، وكان القانون يقدم الى الوزير المعني، ولكن مع تعاقب الوزراء على وزارة التجارة باعتبارها الجهة الحكومية المخولة للإشراف والرقابة على شركات التأمين لم يتمكن أي وزير من إقرار القانون الجديد، وبالتالي فإن القانون لم يمر بالقنوات الرسمية لإقراره من قبل مجلس الأمة.**

ما جهود وزارة التجارة في تسريع وتيرة إصدار قانون التأمين؟

● **قام وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بقطع مرحلة جيدة في الدفع بتنظيم قطاع التأمين بعد أن قام الاتحاد الكويتي لشركات التأمين بالعديد من الزيارات والمقابلات مع وزارة التجارة والصناعة وبحضور الوزير والمختصين بالوزارة، تم الحصول على دعم جيد، وهذا الدعم أفضى الى تقديم هذا المشروع ومروره بالإجراءات من وزارة التجارة والمسؤولين بالإضافة الى آراء شركات التأمين بمواد هذا القانون وبنفس الوقت شاركت هيئة الفتوى والتشريع بمراجعة القانون والموافقة عليه وعلى مواده ومن ثم تم الاجتماع مع اللجنة المالية في مجلس الأمة لمناقشة مواد القانون والاتفاق على الصيغة النهائية للمشروع قبل تقديمه للمجلس للتصويت عليه.**

وهناك جانب آخر ان وزارة التجارة بجهازها الحالي رغبت في نقل الإشراف والرقابة على قطاع التأمين إلى جهات أخرى، وتم عرض الأمر على بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، وكان رد الجهتين هو الرفض حيث انهم غير جاهزين لتولي هذه المهام باعتبار ان لديهم التزامات عديدة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك وشركات الاستثمار وغيرها، وبنفس الوقت هيئة أسواق المال لاتزال في بداية عملها ولديها العديد من الالتزامات والجهود تجاه تطوير البورصة ومتابعة أداء الشركات المدرجة.

إذن ماذا توصلتم في هذا الأمر؟

● **عقب رفض «المركزي» وهيئة أسواق المال الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، تم اقتراح إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على القطاع وهذا الأمر معروض على مجلس الوزراء واللجنة المالية في مجلس الأمة، وهذا الأمر يتطلب تشريعا خاصا وموافقة حكومية وبالتالي يتم تجهيز هذه الهيئة من حيث تشكيل الهيكل التنظيمي والموظفين وإجراءاتها الداخلية والبدء في هذا الدور.**

ونأمل بدعم وزارة التجارة أن يرى قانون التأمين الجديد النور قبل نهاية 2019، حيث انه مطلب ضروري لتطوير هذا القطاع.

ما تعقيبكم على المنافسة غير الفنية لشركات التأمين؟

● **لاحظنا بعد ازدياد شركات التأمين ووصولها إلى 38 شركة عاملة بالسوق المحلي، منافسة غير عادلة بين الشركات خصوصا من الشركات التي تم إنشاؤها مؤخرا خلال السنوات الأخيرة بتقديم خصومات كبيرة على التأمين ضد الغير للسيارات. والسبب في قيام هذه الشركات هو صغر حجم السوق الكويتي الذي لا يتجاوز أقساطه السنوية للتأمين حاجز الـ 450 مليون دينار، واصبح هناك نوع من «التكالب» على التأمين الإلزامي للسيارات والمحدد من قبل وزارة الداخلية بمبلغ 19 دينارا، إلا أن هذه الشركات بدأت في منافسة غير فنية بتخفيض وتقديم خصومات كبيرة على هذا النوع من التأمين.**

هل ترون التسعيرة غير مناسبة مقارنة بالدول الخليجية المجاورة؟

● **نعم، نحن نعتقد ان تأمين السيارات بسعر (19 دينارا) غير مربح إطلاقا، وقامت شركات التأمين مرارا وتكرارا بالطلب رسميا من الجهات المسؤولة وعلى رأسها وزارة الداخلية بضرورة مراجعة تسعيرة التأمين الإلزامي للسيارات. وإذا ما قارنا أسعار التأمين في دول مجلس التعاون نجد أنها أضعاف ما هو موجود في الكويت، فالتغطية البالغة 19 دينارا هي تغطية لا محدودة لمسؤولية شركات التأمين فيما يتعلق بالأضرار الجسدية أو المادية، فمقابل الـ 19 دينارا التي تم تحديدها منذ أكثر من 35 عاما تغيرت مواصفات السيارات ورواتب الموظفين خلال تلك السنوات وتغيرت كلفة قطع الغيار والتصليحات للسيارات، وازدحام الطرق وزيادة أعداد الحوادث والأحكام القانونية التي تصدر من المحاكم فيما يتعلق بالأضرار الجسدية التي وصلت في بعض القضايا الجسدية والعجز الى اكثر من 300 و400 ألف دينار، فكيف تغطي هذا المبلغ الضخم بـ 19 دينارا تأمين إلزامي. فمن الطبيعي ان تخسر شركات التأمين ويجب أن يكون هناك مراجعة من قبل وزارة الداخلية والتجارة كل 5 سنوات للقانون والأوضاع وقيمة التأمين الإلزامي للسيارات.**

ما الدور الذي قام به الاتحاد لتعديل تسعيرة التأمين الإلزامي للسيارات؟

● **قام الاتحاد بكتابة وإعداد مقارنات بين وضع التأمين الالزامي بالكويت ودول الخليج إلى الجهات المختصة وتم تقديم تسعيرة مقترحة الى وزارة الداخلية، وكنا نأمل في أن يكون هناك تجاوب من قبل وزارة الداخلية في هذا الأمر، ونحن نطلب دائما اجتماعات مع المسؤولين في الداخلية وتوصيل رسالة الى متى تتحمل شركات التأمين هذا العبء وتلك الخسائر؟**

كيف ترون انعكاس ذلك الأمر على وضع شركات التأمين؟

● **شركات التأمين تتجه حاليا إلى التعثر في سداد التزاماتها إذا استمرت في تخفيض الأسعار بشكل غير فني ومدروس، وهذا الأمر ملح وخطير ويجب على الجهات المختصة التصرف واتخاذ القرار والإجراءات بأسرع وقت ممكن للحد من المخاطر المستقبلية التي قد تواجه هذا القطاع، وبالتالي سيكون هناك هدر لحقوق حملة الوثائق ومساهمي هذه الشركات.**

تسعيرة جديدة

ما قيمة التسعيرة التي تقدمتم بها للتأمين الإلزامي على السيارات؟

● **تم تقديم مقترحات بنيت على أساس حجم تعويضات الأقساط المكتتبة، وتمت مقارنتها مع ما هو موجود ومطبق في دول الخليج خليجيا مقارنة بالسوق الإماراتي والسعودي والقطري.**

في ظل الطفرة العمرانية والإنشائية التي تنفذها الكويت من مشاريع الأشغال والنفط والكهرباء، ما نصيب قطاع التأمين من ذلك؟

● **فيما يتعلق بالمشاريع الرئيسية في الدولة فإن وزارة الأشغال والكهرباء والماء والمؤسسة العامة للرعاية السكنية تطلب دائما تأمينا من المقاول الذي ينفذ المشروع، والحصول على وثائق تأمين من إحدى شركات التأمين المرخصة في الكويت للتأمين على المشروع خلال فترة الإنجاز والتأمين على المنشآت والعاملين في هذا المشروع.**

أما فيما يتعلق بالقطاع النفطي فإنه يعمل من خلال وثيقة تأمين كل 3 سنوات على المنشآت النفطية والمصافي والمرافق الخاصة فيه وكذلك أي مشاريع مستقبلية مرتبطة بتوسعة الوحدات والمرافق فيتم اختيار شركة تأمين يتم التعاقد معها للتأمين وهناك أنواع متعددة تقوم بها مؤسسة البترول الكويتية للتأمين.

ما حجم وثيقة التأمين للقطاع النفطي؟

● **وثائق القطاع النفطي هي وثائق متنوعة تختلف حسب نوعها فيوجد وثائق للحريق والهندسي والمسؤوليات والصحي والحياة، وتتفاوت الأقساط من سنة لأخرى طبقا لمبلغ التأمين ومعدل الخسارة، وتختار مؤسسة البترول الكويتية شركه تأمين محلية لكل مناقصة لإدارة نوع معين من وثائقها وتوزع منها حصص لمجموعة من الشركات المحلية والدولية بالتعاون مع وسيط تأمين دولي من ذوي الخبرة في تأمين الطاقة.**

135 ألف متقاعد

نود التعرف على وثيقة «عافية»؟

● **وثيقة عافية بعد ما فازت بها شركة مجموعة الخليج للتأمين قامت الشركة بتقديم خدمات كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية إلى المتقاعدين، وتم بناء شبكة من مقدمي الخدمات الصحية وربطهم بأنظمة آلية وقامت الشركة كذلك بدراسة العديد من مراكز العلاج ومختبرات ومستشفيات لتنويع الخدمات الصحية وبمستويات راقية وطبية متخصصة من علاج أسنان إلى عمليات الركبة والمفاصل.**

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة قامت المجموعة بدور جبار في تمكين المتقاعدين من تلك الخدمات من قبل وزارة الصحة وبإدارة الخليج للتأمين.

كما أن عدد المتقاعدين اليوم على وثيقة التأمين «عافية 1» وصل إلى 135 ألف مشترك.

والوثيقة تغطي فقط المتقاعدين المقيدين في سجل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فقط ولا علاقة بعائلاتهم بتلك الوثيقة، إذا لم يكونوا مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية. ونتوقع خلال السنوات الثلاث المقبلة أن يرتفع عدد المتقاعدين المستفيدين من «عافية» بنسبة تتراوح بين 4 و5٪ سنويا.

وبعدما تم إقرار قانون التقاعد المبكر نتوقع ان يزداد نسبة المتقاعدين لتصل إلى 7٪ سنويا.

ما الخدمات التي قدمتها مجموعة الخليج للتأمين لـ «عافية»؟

● **وفرت مجموعة الخليج للتأمين كل الإمكانات لتسهيل حصول المتقاعد على الخدمات، وما زالت «عافية 1» مستمرة حتى تاريخ 15 يوليو 2019.**

وقدمت «الخليج للتأمين» على مناقصة «عافية 2» وحازت الشركة أقل الأسعار، ولم نحصل حتى الآن على كتاب الترسية من وزارة الصحة، ونأمل ان تتم الترسية في شهر أبريل المقبل، لنبدأ تقديم الخدمة لمدة عامين قابلة للتمديد لسنة ثالثة.

هل توجد إضافات أو تغيير في «عافية 2»؟

● **بالطبع، ستكون هناك إضافات في التغطيات التي تصل إلى 15 ألف دينار للمتقاعد الرجل و17 ألف دينار للمرأة، ووزارة الصحة أضافت تغطيات إضافية مثل زراعة الأسنان وعلاج المفاصل وآلام الركبة وعمليات القسطرة وتركيب الدعامات حتى 3 دعامات وتمت اضافة معالجة الأورام على اختلاف أنواعها وتمت اضافة بعض النظارات الطبية وأيضا بعض التغطيات التي كانت مستثناة في «عافية 1».**

نعتقد أن هناك طفرة إيجابية وتحسنا كبيرا في تغطيات التأمين في عافية 2 بالمقارنة مع «عافية 1» وذلك تجسيدا لرغبة وزارة الصحة في توفير الرعاية الكاملة للمتقاعدين والحصول عليها في القطاع الخاص والمراكز المتخصصة والصيدليات المنتشرة على مستوى الكويت.

وقامت وزارة الصحة بالتوسع في عافية 2 بعد تطبيق عافية 1 وزيادة التغطيات لتحسين وشمول خدمات كثيرة كانت مستثناة سابقا. ولدى الخليج للتأمين منتجات تأمينية عديدة فيما يتعلق بتأمينات الحياة أو التأمين الصحي، وهي متوافرة للجميع ومعظم البنوك والشركات الاستثمارية والمقاولات والتجارية والصناعية تقوم بالتأمين على العمالة لديها تأمين صحي وإصابات عمل.

ومعظم شركات التأمين تقدم هذه الخدمات، وحسب القوانين الملزمة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الشركات ملزمة بالتأمين على العاملين لديها.

قطاع التأمين ينتظر رصاصة الرحمة

رصد الحسن مجموعة من السلبيات التي يعاني منها قطاع التأمين بالإضافة إلى عدد من النصائح للشركات هي كالتالي:

1ـ قانون التأمين «أكل عليه الدهر وشرب».. ونطالب بتعديله في أسرع وقت

2 ـ منافسة غير عادلة بين الشركات في التأمين الإلزامي على السيارات.

3ـ «الداخلية» حددت التأمين بـ 19 دينارا.. وأوكازيون تخفيضات من الشركات!

4ـ تسعيرة التأمين لم تتغير منذ 35 عاما.. ورفعنا عدة مقترحات لتعديلها.

5ـ بعض شركات التأمين على شفا التعثر إذا استمرت الأوضاع على حالها.

6ـ تأسيس هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.. بات مطلبا ضروريا.

7ـ 400 ألف دينار للقضايا الجسدية والعجز.. فكيف تغطى الشركات المبلغ مقابل الـ 19 دينارا؟!

8ـ اتحاد التأمين لا سلطة له على فرض مخالفات.. وإنشاء هيئة مستقلة للقطاع «طوق النجاة».

فوضى في قطاع التأمين.. ولا حياة لمن تنادي

طالب الحسن في حوراه مع «الأنباء» بضرورة مراجعة التعرفة الإلزامية لتأمين السيارات من قبل وزارة الداخلية كل 5 سنوات وذلك على ضوء معدل خسائر نتائج تأمين السيارات الإلزامي وهي بيانات وإحصاءات متوفرة ومدققة لدى إدارة التأمين في وزاره التجارة تقدم لها كل سنة من قبل شركات التأمين.

وشدد الحسن على أن هناك مجموعة من شركات التأمين تعاني من أوضاع مالية صعبة، وقد تصل إلى مرحلة تكون فيها غير قادرة على سداد التزاماتها بسبب ضعف إدارة أو التسعير غير الفني وضعف الاحتياطيات الفنية ولا استبعد أن يصل بعضها إلى إيقاف أعمالها وتسريح موظفيها.

وأضاف: «وضع شركات التأمين صعب وخطر وأناشد الجهات المختصة واللجنة المالية في مجلس الأمة ومجلس الوزراء التدخل واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لترتيب أوضاع هذا القطاع وتسريع إنجاز قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين حتى لا تضيع حقوق حملة الوثائق وأموال المساهمين والأطراف ذوي العلاقة».